اللواء الزلب في حديث لـ" قضايا وناس" :

السجون تتحمل ما يزيد عن قدرتها الاستيعابية

انفجار وشيك بالسجون، وتفشي أمراض وأوبئة، ووزراء يترفعون عن القيام بواجبهم تجاه السجون والمساجين... مشاكل كثيرة تحدث عنها بشفافية اللواء محمد علي الزلب - رئيس مصلحة التأهيل والاصلاح، فإلى مجريات هذا اللقاء الخاص مع قضايا وناس:

لقاء/ معين محمد حنش

• في الفترة الأخيرة ظهرت حالات من الفوضى، اضطرابات في السجون؟ ما أسباب ذلك؟

-أسباب ظهور الثورات أو الانتفاضات في السجون راجع إلى ضعف الخدمات بشكل عام والمماطلة في قضاياهم، فماذا تتوقع من مساجين تطفح عليهم المجاري، أضف إلى ذلك عدم البت في قضايا المساجين حيث يقضي المسجين من خمس إلى عشر سنوات وقضيته في المحكمة الابتدائية وبعضهم من سنة إلى سنتين ولم يحقق معه في النيابة فهناك إهمال من القضاء واضح، إضافة إلى أن إضرابات وإعتصام الإخوة القضاة تؤدي إلى توقف عمل المحاكم، فيتأثر بذلك المساجين سلبا.

• هل تتوفر لدى المساجين فرصة للتواصل مع أقاربهم بالهاتف وهل صحيح أن هناك تعاملاً سيئاً مع النزلاء في بعض السجون؟

-وسائل الإعلام والاتصال متوفرة داخل السجون، فالمساجين يتأثرون بما يحصل خارج أسوار السجون، ففي العام 2011م حصلت مشاكل كبيرة (قتل واضطرابات وهروب بالعشرات) ولكن وسائل الإعلام إنشغلت عن تسليط الأضواء عليها ونحن نحرص أن يتواصل النزلاء مع أقاربهم وأسرهم لتخفيف معاناة النزلاء.

أما بالنسبة للتعامل مع المساجين فهو موجود من قبل العاملين بإدارات السجون ولدينا خطة لمعالجة هذا الجانب، إلا أننا بحاجة إلى تدريب وتأهيل الكوادر قبل البدء في عملية التغيير، فلا نريد أن يأتي مأمور للسجن أسوأ من الأول، وإن شاء الله قريباً في بداية هذا الشهر سنبدأ بعملية تدريب مجموعة من ضباط الداخلية على كيفية التعامل مع السجون والمساجين وبمشاركة منظمات دولية.

• الضباط فقط؟ وأفراد الأمن اللصيقون بالمساجين أليسوا بحاجة إلى التأهيل بكيفية التعامل مع السجين؟

-نعم، وهذا أمر وارد، لأن كثيراً من الأفراد يتعاملون بشكل غير لائق ولا يعرفون كيف يتعاملون إلا بالعنف وهذا لا يصح.

• السجون هي مراكز للإصلاح والتقويم، ومن الملاحظ تكدس السجون بالمساجين بأعداد تفوق طاقاتها الاستيعابية، وقد يتسبب ذلك بشكل عكسي بانحراف السجين لاختلاطه بالمساجين الأكثر خطورة؟

-صحيح، عندنا مثلاً السجن قدرته الاستيعابية (600) شخص كأعلى استيعاب ومع ذلك يستقبل السجن (1400) سجين فماذا تتوقع!!؟ مما يتسبب في حدوث الانحرافات السلوكية والتأثر السلبي للمساجين حديثي الجريمة والانحراف بمتمرسي الجرائم، وأؤكد لك بأن من أبرز أسباب التكدس يعود للقضاء، فتأخر البت في قضايا المساجين يؤدي إلى تكدسهم.

• لا أبرئ القضاء، ولكنكم تتحملون جانباً، فأين خطط وزارة الداخلية ممثلة بمصلحة السجون في توسعة وترميم السجون لاستيعاب أعدادهم في أجواء صحية تتحقق من خلالها طرق الوقاية من التأثر السلبي؟

-بصراحة لدينا خطط استراتيجية في هذا الجانب على مراحل ولكن وزارة المالية لم تستجب لها نهائياً، وأنا وعبر صحيفتكم أناشد وزير العدل (إذا لم تشكل لجان للنزول إلى السجون لإخراج من يستحق الإفراج بحسب القانون فستحدث كارثة وانفجار في السجون خلال ستة أشهر، وأحذر منها، فالسجون أصبحت تتحمل ما يزيد على ضعف قدرتها الاستيعابية، فمثلا سجن حجة قدرته الاستيعابية (300) سجين وبه (700) سجين.

• من المفترض أن يعزل السجين المبتدئ عن السجناء الخطرين والمتمرسين..؟

-المبتدئ اليوم يتعلم أخطر السلوكيات، وأؤكد أن تأخر قيام أجهزة القضاء بدورها كان السبب الأبرز في الاضطرابات التي حدثت.

• وأين المجلس الأعلى للسجون..ما مهمته..أكثر من عشرة وزراء في هذا المجلس، لماذا لا يقومون بواجبهم؟

-نعم، ثلاثة عشر وزيراً منهم وزير الداخلية والصحة والتربية والشباب والرياضة وحقوق الإنسان والأوقاف والتعليم الفني والنائب العام..والقانون حدد أن يجتمع المجلس كل شهرين لمناقشة أوضاع السجون، وتصور أننا لم نستطع أن نقابل هؤلاء الوزراء حتى مقابلة، إلى اليوم قابلنا وزير التعليم الفني الذي استعد بأن يدعم السجون، ووزيرة حقوق الإنسان التقينا بها قبل يومين بعد مناشدة، ونستطيع أن نقول أن المشكلة تكمن في عدم اجتماع المجلس، نعم ولو استجابوا وحضروا ولو لمرة واحدة لتم حل المشاكل كلها، مع أن القانون حدد اجتماع المجلس كل شهرين، ومن هنا أناشدهم عبر الصحيفة الثورة بأن نجتمع لنناقش أوضاع السجون.

نطالب بتشكيل لجان للإفراج عمَّن قضوا ثلاثة أرباع المدة داخل السجون

• لكن النائب العام التقيتم به مؤخراً فما هي نتائج وثمار اللقاء؟

-نعم النائب العام التقينا به، وهو متفاعل معنا لكن نتمنى أن يتلو هذا اللقاء خطوات أخرى، كتشكيل لجان، كما حدث مؤخرا وأفرج عن (46) سجيناً، وقبل أيام خرج عشرة ممن تخطى ثلاثة أرباع المدة، والبعض ممن تجاوز المدة، فتصور لو شكلت لجان لجميع المحافظات على هذا الشكل ماذا سنرى، وللعلم بأن البعض من المساجين عليهم ضمانات حضوري فقط، لم يجد من يضمن عليه ليفرج عنه..كذلك استقبلنا النائب العام ومعه رئيس الغرفة التجارية وأعضاءه مؤخرا من رجال الأعمال الذين قاموا بزيارة لإصلاحية صنعاء ووعدونا بأنهم سيقومون بإخراج المعسرين والذين عليهم حقوق خاصة للغير والذين يبلغ عددهم 400 سجين معسر، وهذه خطوة رائعة ونطلب لهم الجزاء من الله.

• بالنسبة لمن تجاوزوا المدة القانونية لحبسهم، هل يتم الرفع بهم لسرعة الإفراج عنهم؟

-حقيقة، هذا العمل ليس عملنا، وهو عمل النيابة العامة، ولكننا نقوم به، وصراحة الأخ النائب العام متجاوب معنا.

• الآن تشيد بتفاعل النائب العام وبتشكيل اللجان والإفراج عن بعض المساجين، وفي البداية تصف دور النيابة بالضعيف، وأنها لا تقوم بعملها كما يجب..!؟

-الآن بدأت النيابة بالتجاوب والتفاعل معنا، وهذه ملاحظتي بصراحة، ولكن بعد أن زارنا النائب العام تحسنت العلاقات وأصبحت جدية وجيدة، وبدأت النيابة تنشط وتتفاعل، ونلاحظ خروج ما يقارب خمسين سجيناً من السجن المركزي بصنعاء، واللجنة لازالت قائمة بعملها إلى الآن.

• بإمكانك أن تطرح مطالبك عبر الصحيفة؟

- يستمر التواصل واللقاءات بشكل دائم مع قيادة النيابة، وبعد أن ألقاه سأضع على طاولته مطالبنا، فقد التقيت وزير التعليم الفني وحقيقة استجاب مشكوراً لكل المطالب، وذلل لنا الكثير من الصعوبات.

*** وبالنسبة لما تعارف عليه الناس عن موسمية الإفراج عن المعسرين في شهر رمضان المبارك، هل يفرج عن المعسرين في بقية أشهر العام؟**

-لا يفرج عن المعسرين إلا في شهر رمضان، وهنا تكمن المصيبة، فهناك من يقبع في السجن عليه مبلغ يصل (14.000) ريال وهذه والله كارثة وهنا نطالب فاعلي الخير للمساهمة في إخراج المعسرين.

• أفهم أن الخدمات الصحية هي الأخرى غير متوفرة في السجون؟

- نهائيا، عندنا في سجن حجة مثلا منتشر مرض الجرب وكذلك في الحديدة وفي تعز والضالع فاعلي وقد ناشدت الأخ وزير الصحة أكثر من مرة عبر وسائل الإعلام والتلفزيون ولكن (لا حياة لمن تنادي)!، وقد زرته ووعدني بأن يزورني، وإلى الآن لم يزرني، ولا أدري لماذا الوزراء يخافون أو يترفعون عن زيارة السجون وتلبية مطالبها والقيام بواجباتهم نحوها مع أنهم معرضون لدخولها يوما!

• نأتي إلى هيكلة وزارة الداخلية، فأين موقع المصلحة من الهيكلة؟

-لم يصلنا شيء رسمي إلى حد الآن، ولكن ما سمعناه أن موقع المصلحة ابتعد عن مصدر القرار الرجل الأول بالوزارة (الوزير) وأصبحت المصلحة تابعة لأحد الوكلاء الموكل إليه الخدمات المدنية.

• وعن البيانات والتنسيق مع النيابة العامة، هل توجد لكم قاعدة بيانات إلكترونية يتم التنسيق من خلالها لحركة السجناء والإفراج عنهم؟

-قاعدة البيانات موجودة معنا وقد اتفقنا مع النائب العام أن نربطها مع بعض.

• وكم يبلغ عدد المساجين بالجمهورية؟

(14700)- سجين.

• وما هي الجرائم الأكثر والمودع على ذمتها مساجين؟

-المنازعات على الحقوق الخاصة.

• وماذا عن المساجين الذين يواصلون دراساتهم العليا، كم يبلغ عددهم، وماذا تقدمون لهم من تسهيلات؟

- (170) تقريباً، ويدرسون في جامعة صنعاء، ونوفر لهم الكتب والتنسيق مع الجامعة لحضور المدرسين، والتجاوب من قبل جامعة صنعاء لا بأس به، وأحسن تجاوب نلقاه من وزارة التربية والتعليم التي تبذل مساعي جيدة ومتميزة في اعتماد الحوافز للمدرسين بالسجون.

• وفي الختام وبإيجاز، ما أبرز الصعوبات التي تواجهكم؟

- البنية التحتية، حيث أن معظم السجون قديمة ولا تستوعب ولا تتسع للمساجين، إضافة إلى الوضع الصحي السيء والذي قد يتسبب في وفاة مساجين ولا نجد ما نقدمه لهم، وكذا عدم توفر الاعتماد المالية الكافية.

تصوير / عادل حويس

أثيوبي يسجن 7 سنوات بلا قضية

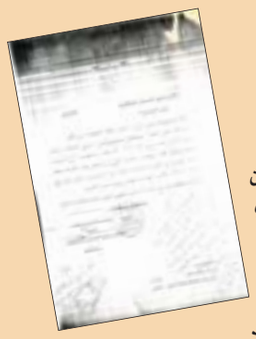

كتب/ زكريا حسان

المناشدة وطلب النظر بعين الرحمة من الجهات المعنية ليست بالأمر المجدي فلا يمكن لمن يهمهم الأمر أن يضعوا أنفسهم مكان أشخاص يحسون بالظلم ويمضون سنوات حياتهم وراء قضبان السجون ينتظرون متى يقضى بأمرهم، ومن ولاهم الله الأمر لا يهمهم أن تتأخر المحكمات لأشهر أو لسنوات.

قصص كثيرة تعج بها السجون ومظالم تبقى حبيسة الجدران.

المستثمر اسملاش حدوش ولدو، اثيوبي الجنسية مر على سجنه سبع سنوات عندما ألقى الانتربول القبض عليه بتهمة أنه مطلوب من سلطات بلاده بتهمة نصب واحتيال، وبغض النظر عن صحة التهمة أو إدعائه البراءة فإن من الأولى إعادته لبلاده للتحقيق بتهمته، لكن المستثمر الاثيوبي صاحب شركة الخليج الأخضر للملاحة له قضيتان أمام المحكمة التجارية »مدع ومدعى عليه« مما جعل المحكمة تطالب ببقائه في اليمن حتى البتّ في القضيتين.

اللجنة العليا للسجون أكدت في مذكرتها بتاريخ 2012/7/25 م عدم وجود مسوغ قانوني لبقاء المواطن الاثيوبي في السجن وأنه ليس محتجزا على ذمة قضية أو تنفيذا لحكم قضائي وطالبت بالأفراج عنه، وقد أيدتها بذلك نيابة السجن المركزي التي قضت أكثر من مرة بالإفراج عن السجين بضمان حضوري أمام المحكمة التجارية للنظر في القضايا المرفوعة أمامها سواء له أو ضده.

هيئة التفتيش القضائي لم تذهب بعيداً عن اللجنة العليا للسجون أو نيابة السجن المركزي وأكدت ما أشارتا إليه وذلك في مذكرتها للنائب العام بتاريخ 2012/12/15 م حيث اعتبرت بقاء المستثمر الاثيوبي سنوات في السجن مخالفة صريحة للقانون.

نيابة السجن المركزي أصدرت أحكاماً بالإفراج عن المستثمر الاثيوبي الأول بناء على توجيهات اللجنة العليا للسجون بتاريخ 2010/9/5م وتم توقيف تنفيذ الحكم والحكم الثاني من قبل اللجنة العليا للسجون وبقرار من النائب العام الدكتور علي الأعوش بالإفراج بضمانة حضورية وبعد الإفراج ألقى البحث الجنائي القبض عليه واحتجزه شهرا كاملا ثم أعاده إلى السجن المركزي وبعد أن قدم المواطن الاثيوبي مذكرة تظلم إلى نيابة السجون وجه وكيل النيابة خالد هزاع مذكرة إلى إدارة السجون بتاريخ 2012/12/19 م بالإفراج عنه لكن إدارة السجن المركزي اعتذرت.

المشائخ والمرافقون سبب ذبح القوانين والدولة

كتب / معاذ القرشي

> كلما اشاهد مشائخ ومرافقين بأسلحتهم يتأكد لي أن الدولة لا تزال ضعيفة أمام هؤلاء وبحاجة لإعلان نفسها وبقوة عامة الشعب ممن يعملون ويكدون مقتنعين بوجود الدولة ووجود قوانينها مهما كانت ضعيفه كون وجود الدولة قناعة كامنة وراسخة في نفوسهم.

كنا نظن ان الثورة وعجلة التغيير ستصيب شخوص هذه الظاهرة في مقتل وسيتوارى عن الانظار كل العابثين بالنظام والقانون..لكن واقع الحال يؤكد أنهم كشروا عن أنيابهم أكثر ضد القانون وضد هيبة الدولة وهو الامر الذي يتطلب الحزم ومعالجة الأسباب.

من مذكرات مرافق مع شيخ

في البداية كان لابد من الاقتراب أكثر من الظاهرة وكان أحد المرافقين للمشايخ لم أعرِّفُهُ بكوني ابحث عن معلومات لإجراء تحقيق صحفي عن المشايخ والمرافقين فلن يرحب بالفكرة لكنني تطفلت عليه بعدة أسئلة وأجاب هو بحسن نية يبدو أنه كان غاضباً من الشيخ فقلت له لماذا اخترت هذه المهنة فقال بداية تكون تقليداً لمن سبقك وفي بعض المناطق أن ترافق الشيخ معناه أنك ستكون قريباً من المصروف اليومي لكن هذا المصروف بمقابل وهو الخروج من المدرسة والعيش في حياة مملة ومحصورة.

قلت له هل لديك وظيفة رسمية قال: يقول الشيخ إننا عسكر مع الدولة لكن لا أعرف هل ما نستلمه من الشيخ أو من الدولة أو من الاثنين معا المهم أن تجد وظيفة.

فقلت له لكن المشائخ يطلبون منكم القيام بأشياء تخالف النظام والقانون ومنها حمل السلاح.

قال: شوف يمكن أن أفعل أي شيء إلاّ الدم.

فقلت له وأنا أشير إلى بندقيته التي يحملها: ألا تتعب من حمل هذا؟..

فقال: اتعب لكن ماذا أفعل لو وضعت السلاح فلن أحصل على المصروف هذه هي القضية حتى هذا السلاح لا أملكه.

- وبحثاً عن مقارنة الماضي بالحاضر وهل ظاهرة انتشار المشائخ والمرافقين لها ارتباط بالماضي التقيت بواحد من كبار السن هو لطف احمد الهمداني فقال لم تعرف بلادنا كثرة المشائخ والمرافقين حتى بعد المسؤول في الدولة بهذا الشكل إلا في هذا الزمن ولا أنكر وجود هذه الظاهرة سابقا لكن ليست كما هي عليه اليوم فقلت هل كثرة المرافقين بسبب الخوف فقال لا أعتقد أن الخوف هو السبب فإذا كنت خائفاً فلن تخرج من بيتك لكن الخروج بهذه الطريقة هو للاستعراض أقرب وهو كذلك إرسال رسائل تحد للقانون أمام عين الدولة وسمعها لكن من يتضرر منها المجتمع المسالم الذي يسعى بعد لقمة عيشه ويعمل بصمت ويلتزم بالقانون..

ويردف الحاج لطف الهمداني يا ابني من يقومون بهذه الأفعال إذا دققت فيهم كثيرا ستجد أنهم وراء كل المظاهر الأخرى المخالفة للقانون.

بعد أن سمعت ما قاله الرجل تذكرت قول شاعر اليمن الكبير عبد الله البردوني:

جربوا في الشعب شعبيتكم
واخرجوا يوما بلا أقوى حراسة

- عمران عبدالرؤوف الأصبحي موظف في القطاع الخاص تحدث عن هذه الظاهرة فقال سبب هذه الظاهرة هو جهل المجتمع وتقديسه للمشائخ واحتكامه إليهم في المشاكل وضعف السلطة التي تملك الحق في تنفيذ القانون أما الحل لهذه الظاهرة يكمن في مواجهة الظاهرة بالتعليم وإيقاف الدعم الذي للأسف لا يزال يقدم للمشائخ من قبل الدولة وهو الأمر الذي يضعف الدولة أمام ممارسات هؤلاء وهي كثيرة.

هكذا يتندر اليمنيون على واقعهم وهم يشاهدون المواكب التي تسرح وتمرح متشجعة بما أخذته من الدولة من مال وسلاح وهيبة أيضا لدرجة أن الناس اعتقدوا أن هؤلاء هم الدولة مشائخ يتناسلون يومياً من مخرجات مراحل غياب القوانين والأنظمة وغياب المجتمع المدني وغياب القوة أو تغييبها وفي غياب كل ذلك برزت للعيان أعراف وعادات ما أنزل الله بها من سلطان ومنها الهجر أو ذبح الثيران وفي حقيقة الأمر لم نهجر إلا هيبة الدولة ولم تذبح إلا القوانين من الوريد إلى الوريد وهو الأمر الذي يستدعي إنجاز خطوات تعزز وجود الدولة المدنية كواحدة من أهم مخرجات الحوار الوطني الشامل..

الشيباني يناشد وزير الداخلية إنصافه

ناشد المواطن عبد الله فاضل سعيد الشيباني وزير الداخلية اللواء الدكتور عبد القادر قحطان إنصافه من مدير أمن مديرية الدن وصاب العالي محافظة ذمار الذي قام باعتقاله بتاريخ 2013/3/13م من مستشفى الشاذلي في مدينة الجراحي محافظة الحديدة على أثر إصابته بحادث انفجار بارود أثناء عملية شق الطريق للقرية .

و قال في مناشدته والتقارير التي أرفقها بجانب المناشدة إن اعتقاله حرمه الرعاية الطبية اللازمة بسبب حبسه مع أن حالته حرجة؛ وأنه بعد جهد بذلته شخصيات اجتماعية تم إطلاق سراحه مقابل دفعه مبلغ خمسين ألف ريال بحسب شكواه .. معتبراً أن مثل هذا الفعل مخالف لنص الدستور في المادة 48 أنه يحظر القبض على الأشخاص أو احتجازهم إلا بأمر من القضاء توجبه ضرورة التحقيق .. و لذلك أناشد معالي الأخ الوزير إنصافي لما تعرضت له وفقا للقانون .

تمتاز بطباعة 85 بطاقة شخصية في الساعة :

مصلحة الأحوال توزع 35 طابعة لفروعها بالمحافظات بكلفة 400 ألف دولار

محمد العزيزي

وزعت مصلحة الأحوال المدنية و السجل المدني 35 طابعة حديثة خاصة بطباعة البطاقة الشخصية لجميع فروع المصلحة و المراكز الآلية في محافظات الجمهورية .

وأوضح العميد الدكتور احمد سيف الحياني رئيس مصلحة الأحوال المدنية في تصريح خاص لـ الثورة أن المصلحة وزعت خلال الأسبوع الماضي 35 طابعة حديثة لإصدار و طباعة البطائق الشخصية الآلية للمواطنين ؛ و أن قيمة الطابعة الواحدة تصل 11 ألف دولار و أن الكلفة الإجمالية لهذه الطابعات بلغت 385 ألف دولار ..مؤكدا بان هذه الطابعات حديثة جدا تمتاز بسرعة و طباعة الكروت الآلية ؛حيث تطبع في الساعة الواحدة 85 بطاقة شخصية بعكس الآلات القديمة التي كانت تطبع 30 بطاقة في الساعة ..وأشار الدكتور الحياني إلى أن جميع الطابعات الجديدة مرتبطة بالشبكة الآلية .

من جهته قال العقيد علي خيران مدير المركز الرئيسي للإصدار بالمصلحة أن هذه الطابعات صنعت خصيصا لمصلحة الأحوال المدنية و أحبارها خاصة و لا يمكن استخدامها من قبل أي جهة كانت باعتبار مصلحة الأحوال الوكيل للشركة المصنعة و بالتالي لا يمكن تزوير أو طباعة البطاقة الحالية .

مؤكدا على أن عملية تركيب الطابعات و الآلات من قبل المهندسين تسير على قدما وساق في المحافظات و في حال الانتهاء من عملية التركيب خلال الأسابيع القادمة يستطيع المواطن استخراج بطاقته بنفس اليوم وبذلك تكون المصلحة قد قضت على مشكلة الزحام و تأخر إصدار البطائق التي كانت تأخذ فترة أسبوع و ربما أكثر .

تصوير / عادل حويس

حفاظاً على سلامة الكل

د. عبدالإله الطلوع

> في أحد الأيام قابلت رجلاً طاعناً في السن ورغم أنه قد دخل مرحلة الشيخوخة فقد وجدته ذا بنية قوية وبصراً سليماً كما أنه يتمتع بكامل حيويته ونشاطه وكأنه في عز شبابه.

وأثناء حديثي مع ذلك الرجل خطر لي أن أسأله عن سر احتفاظه بصحته وتغلبه على آثار الشيخوخة المدمرة لحياة الفرد منها؟

ببساطة شديدة جاءتني إجابة الرجل التي أوضح لي فيها أنه منذ وأن وعي على الحياة كان قد اعتمد في غذائه على الحبوب والحليب الطازج والسمن والعسل وأنه لم يذق يوماً الأداة المصنعة أو الفواكة المعلبة، ولم يدمن على القات والسجائر وقد وصف الشيخ حياتنا بالبائسة ذلك لأننا هجرنا الأرض وامتنعنا عن التعامل مع ما أنتجته من خيرات الطبيعة التي توفر فيها المواصفات الغذائية الكاملة التي تحتاجها أجسادنا لتنمو صحيحة.

كلام الرجل أثر في نفسي كثيراً وجعلني أتساءل عن السبب الذي جعلنا نعتمد في أغلب ما نتناوله من غذاء وفواكة على ما تنتجه مصانع الأغذية والمعلبات العجيب أيضاً أننا نعلم بأن الأغذية المصنعة تفتقر إلى الكثير من المواصفات الغذائية ناهيك عن إنها تحتوي على المواد الحافظة والكيميائية التي تستخدم لإطالة مدة صلاحيتها ولإخفاء اللون والنكهة وغير ذلك..وهذه المواد لها مضار عديدة على صحة الإنسان ولكننا مع علمنا الأكيد بكل سلبيات تلك الأغذية المصنعة لا نتوقف عن التعامل معها.

ليس الهدف هنا شن دعاية مضادة للتعامل مع الأغذية المصنعة والمعلبات فهي ما زالت وستبقى في محل قبول الناس في كل مكان، ولكن مايحز في النفس ويعذر بكثير من الخطر على صحة المجتمع، خاصة في بلادنا هو أنه رغم الجهود المبذولة من قبل الأخوة في صحة البيئة إلا أننا ما نزال نرى تلك المظاهر الغريبة التي تتمثل في اتباع تجار الجملة وكذلك المحلات الكبيرة لاسلوب الدفع بتلك البضائع من أجبان وبقوليات وفواكة وحليب ومعلبات وغيرها إلى الأسواق العامة والشوارع للتباهي بطريقة الحراج وبنصف أو أقل من الثمن الحقيقي لها ويتم ذلك حين ارتفاع السعر، ركدت في مستودعاتهم.

كاميرا الحوادث

• أبراج جامعة صنعاء..إلى متى؟!!